تجعل المغامرة الكتائبية في اشعال حرب طائفية أمرا مفهوما .

اما بالنسبة لتوريط الجيش في الصراع ، فقد رحبت الكتائب بحكومة العسكريين التي تشكلت في ١٩٧٥/٥/٢٢ ، ظنا منها ان الجيش بذلك قد زج في الصراع . وقد جوبهت حكومة العسكريين بردة فعل شعبية اتسمت بالحدة والرفض الحاسم . وازاء ذلك حاولت الحكومة ان تطمئن المقاومة بأن الحوار سيظل قائما معها . ففي المؤتمر الصحافي الذي عقده العميد موسى كنعان ، وزير الاعلام ، (في ٥/٢٤) قال « عندما استدعانا فخامة الرئيس كان توجيهه الاول هو استئناف الحوار . هذا الحوار واقول استئنافه او متابعته لانه في نظرنا لم يتوقف على كل المستويات من اعلاها الى ادناها ، هذا الحوار مع الاخوة الفلسطينيين كنا نحن العسكريين قد حملنا الجزء الاكبر منه في ما مضى وما زلنا نحمله وسنتابعه بروح منفتحة اخوية شأننا قبلا . هذا الحوار الذي كانت سدته الموقف الرسمي المعلن بلسان أعلى سلطة وطنية من على أعلى منبر دولي ، أعني الامم المتحدة ، هذه المهمة التي تولاها وبكل جدارة واعتزاز فخامة الرئيس في الامم المتحدة . هذه سدة الحوار ، اما لحمته فهي الاتفاقات الماضية والمعقودة مع الاخوان الفلسطينيين ابتداء باتفاق القاهرة وانتهاء باتفاقات ملكارت . هذه الاتفاقات التي يحرص الجانبان على الالتزام بها والتمسك بمضمونها والتي تهدي جميع المحاورين وهم يستقون منها ما يلزم من مواضيع ومن طريقة لمعالجة ما يطرأ . فليكن معلوما عند الجميع انه لم يتبدل شيء فالموقف الرسمي هو هو والالتزامات هي هي والاتفاقات هي هي » . كذلك حرص العميد سعيد نصرالله ، وزير الداخلية ، على اصدار بيان قال فيه « ان نضال الشعب الفلسطيني وثورته الرائعة أمانة في عنق لبنان لم يفرط بهما يوما ولن نسمح لاحد بالتصدي لهما ، فالقضية الفلسطينية تبقى قضية لبنان الاولى . ومن أجل ذلك لا بد لنا من ان نشدد على التنسيق وفقا للاتفاقات السارية المفعول » .

على الرغم من هذه « التطمينات » فان الوضع الشعبي لم يكن ليحتمل وجود حكومة عسكرية . وكان رفض الحكومة متعدد البواعث بدءا من الحرص على المقاومة ومرورا بالمحافظة على الحريات الاساسية للمواطنين والخشية على الحركة الوطنية التقدمية وانتهاء بالمحافظة على التقليد الديموقراطي البرلماني . وعلى الرغم من اختلاف البواعث فقد ظهر وكأن هناك جبهة موحدة رافضة مارست مختلف الوسائل لاسقاط الحكومة . وقد دعم ذلك بالتوسط السوري الذي اخذه على عاتقه السيد عبد الحليم خدام ، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري ، واللواء ناجي جميل ، نائب وزير الدفاع قائد القوات الجوية السورية ، اللذان وصلا الى بيروت في ٢٤ أيار . وقد أسفر الضغط الشعبي والتوسط السوري عن حل استقالت به حكومة العسكريين في ٥/٢٦ بعد مضي ٦٥ ساعة على تأليفها . وبنتيجة استشارات نيابية سريعة قام بها الرئيس فرنجية تم تكليف السيد رشيد كرامي بتأليف وزارة جديدة .

ان الصورة حتى كتابة هذه الشهريات تبدو ملامحها كالاتي : على جانب المقاومة لم تتمكن الازمة من ابتزاز تنازلات منها ، كما ان المقاومة نجحت في تحييد السلطة (ظاهريا على الاقل) وحصرت الصراع مع الفئة الانعزالية المتمثلة في حزب الكتائب وحلفائها . ومن جهة ثالثة عززت الازمة وكرست التحالف ما بين حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية التقدمية في لبنان . على الصعيد اللبناني ظهر واضحا ان اطالة أمد الازمة وهو هدف تسعى اليه الكتائب وعملت من أجله فعلا من خلال عمليات الرعب التي قادتها ووضع العراقيل في وجه تشكيل الحكومة ، يخدم في المدى القريب الكتائب نفسها اذ تتمكن في ظلها من القيام بحملات التعبئة الموجهة ضد كل ما هو تقدمي في البلد . غير ان استمرار الازمة الى الدرجة التي تصيب الاقتصاد بالشلل التام لا بد ان يجعل قطاعات مهمة في لبنان تعيد النظر في الموقف لغير مصلحة الكتائب . من جانب مقابل فقد تأكدت قدرة الحركة الوطنية اللبنانية على تعبئة اوسع الجماهير من اجل الدفاع عن مكتسباتها والتصدي لخصومها . كذلك فقد ظهر ان الشارع الوطني في لبنان قادر على ان يجر الى مواقعه المتقدمة حتى القيادات الاكثر تقليدية في البلد .

القيادة الفلسطينية — السورية الموحدة : في اثناء الازمة التي فرضت على المقاومة في لبنان تلقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (في ٥/٢٢) رسالة من الحكومة السورية بأسماء